



اسم المقال: الدور الاستراتيجي الأمريكي في احلال النظم الديمقراطية

اسم الكاتب: أ.م.د. حسين حافظ وهيب

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/7027>

تاريخ الاسترداد: 2026/06/09 19:02 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت. لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>



{ الدور الاستراتيجي الأمريكي في احلال النظم الديمقراطية }

الاستاذ المساعد الدكتور

حسين حافظ وهيب^(١)

Email:-dr_hussain_hareid@yahoo.com

الملخص

لا مناص عند الحديث عن التحولات الديمقراطية وخاصة (الثورات) في الوطن العربي من القول انها امتداد لبيئة دولية متحولة .

شواهد التحول فيها شديدة الوضوح على المستوى السياسي الدولي في الاقل، يتمظهر الوضوح ليس في فرية الديمقراطية وحقوق الانسان والتدوال السلمي للسلطة كما ترى الانظمة الديكتاتورية التي لا تقيم وزناً للتحولات الكونية .

بل من واقعية تلك المطالب العالمية وضرورتها الانسانية، اذ لا مجال للحديث عن تكافل دولي مستقبلي لمواجهة التحديات المصيرية الا بخلق بيئة سياسية تتفق في المشتركات العامة، ثم تتفق كذلك على سوية الانسان في حقوقه العامة في الاقل، والتي اصبحت من مستحقات عالم نهاية التاريخ بوصف فوكوياما.

الوطن العربي ولسنوت خلت تكالبت عليه قوى عالمية ومحلية متعددة فاستبدت بانسانيته، ونهبت ثرواته واهانت كرامته.

فتحول هذا الوطن في بعض اجزائه، الى حواضن مرضية عابرة للحدود الوطنية، اذ لم تسلم من شروور تلك الحواضن اكثر الدول تقدماً وحرراً وتحوطاً، وتوالدت على مر العقود الماضية فلسفات فكرية متقاطعة وضارية في الكراهية الانسانية، القاعدة مثلاً وصراع الحضارات مثلاً آخر، وتحولت حدود الاسلام في التوصيفات الفكرية الى دموية، وحين اتسعت مساحات الفعل

^(١) مركز الدراسات الدولية-جامعة بغداد.

وتأثيراته الجدية ، وبان ضعف الحيلة في وأده، اصبح التغيير ليس ضرورة محلية بل انسانية وعالمية في حين واحد.

في بعدها الانساني تتجلى الضرورات في المظلوميات الاجتماعية والسياسية هدرًا وسحقًا للحقوق الطبيعية ، واكسيرا يغذي التطرف البشري في بعده العالمي، ومن ثم لا بد من خلق ظروف محلية وبمساندة دولية للتخلص من النتائج الكارثية للكراهية الانسانية ومحاوله خلق بيئة تسامح عالمية .

من هنا يمكن النظر بواقعية في (الثورات) العربية على انها ضرورة قومية نهضوية، ومن هنا ايضا نستطيع ان نتيقن ان الادوار الضارة بالمسيرة العربية الاقليمية والدولية ينبغي ان تتغير ، هذا التغيير في الدور الدولي بشكل عام والامريكي بشكل خاص هو المساهمة الجادة مع العالم العربي لمعاودة النهوض ونفض غبار الماضي والبدء بمسيرة جديدة لحاقاً بركب الامم المتقدمة وهي الخطوة السليمة في مجال المصالحة مع العالم العربي والاسلامي على حد سواء .

وهو ادراك امريكي جديد ومتقدم تحقيقاً لامن عالمي راسخ ومستقر تمارس فيه الولايات المتحدة دوراً قيادياً ريادياً عالمياً بخلاف الادوار السابقة التي ساهمت فيها في سحق انسانية الانسان العربي وتخلفه عن الركب العالمي. خلافاً لذلك هناك من يرى عكس ذلك ، اي ان الولايات المتحدة تسعى عبر تلك الثورات الى استقدام الاسلام السياسي الذي يستعدي بعضه بعضاً ، لإدخال المنطقة العربية والاسلامية في دوامة من الحروب والازمات السياسية، وهي بهذا الاسهام تستطيع ان تجنب نفسها شروخ المواجهة مع فضائل الاسلام المتطرفة ، هذه هي اشكالية البحث التي سيحيب عنها في الفصول الآتية :-

المقدمة:-

التغيير السياسي في الانظمة المعاصرة غالباً ما يعبر عنه بأنه حركة تصحيحية تسعى الى رفض وضعاً سياسياً اجتماعياً قائماً واستبداله بوضع جديد يرفع المظلومية عن المجتمع ويحاول تحقيق العدالة للجميع وبما يخدم مصالح المجتمع في الحرية وحقوق الانسان الاساسية، وباختصار شديد هو تحول في بنين الدولة الاساسية يضمن الارتقاء بها والانسجام مع متطلبات التحول في البنية الدولية المعاصرة .

ومن ثم بقدر ما لهذا التحول من وجهاً داخلياً فله في الوقت نفسه وجهاً دولياً ، من هذا المنطلق تبدو الكثير من التساؤلات ضرورية للكشف عن التداخل بين الوجهين المذكورين ، هل كان للولايات المتحدة مثلاً دوراً في تغيير انظمة الحكم في الوطن العربي كالنظام التونسي والمصري والليبي واليميني مثلاً؟.

وهل لها كذلك دوراً فيما يحدث حالياً في سوريا والبحرين ؟ وهل سيكون لها دور في المستقبل لاسقاط انظمة حكم عربية او شرق اوسطية اخرى ؟.

اما كان ممكناً لها ان تدعم حلفائها وان لا ترضى باستبدال المخلصين منهم بسواهم من السلفيين والجهاديين المعادين لنهجها وسياستها في العالم .؟

ام ان الامر كان مفاجئة كبرى فحاولت ان تتكيف معه وتستفيد منه ؟.

هي جملة من الاسئلة المحيرة التي يسعى الباحث الى الاجابة عنها او عن بعضها، وبمحاولته تلك يريد قراءة ناضجة لما حدث ويحدث برؤية وتأني عاليين، عليه يقدم اجابة مقنعة وغير منحازة، لان انظمة الحكم العربية هي انظمة حكم تعنينا ، وان الشعب العربي الذي ننتمي اليه هو شعبنا وان مستقبل المنطقة يهمننا من حيث طبيعة الحكم والولاءات والتجاذبات السياسية .

بدايةً لا نعتقد بان الولايات المتحدة كانت قادرة على دعم حلفائها وابقائهم في السلطة في المنطقة ، فموجة التغيير كانت اعنف من امكانية السيطرة عليها ولهذا كان من الحكمة لها ان تضحي بحلفائها المخلصين وان تبحر خلف شرع اليافطة العربية التي نادى وتنادي (نريد اسقاط النظام)،

سنحاول قراءة الدور الامريكي في كل واحدة من هذه المحاور انطلاقاً من فرضية ان التجارب الثورية المتعاقبة والمتلاحقة في اسقاط نظم الحكم في الوطن العربي لم تكن بمعزل عن التأثير الامريكي، ورغم اننا نعتقد بعفوية تلك الثورات وانها لم تكن خاضعة لتخطيط مسبق في الداخل العربي على الاقل بل انها ثورة الجياع المحرومين ضد المتخمين والمترهلين ، ولانها كانت كذلك فلقد ساهمت العديد من الاحداث في تصاعدها .

الدولية (من ليس معنا فهو ضدنا)، بل على العكس من ذلك ستصبح الولايات المتحدة في الظاهر المساند الدولي المتميز في دعم تطوع الشعوب الى الحرية والديمقراطية ولكنها في الواقع ستدخل دول المنطقة في دوامة من الصراع وبما ينسجم مرة اخرى مع المشاريع الاستراتيجية التي لطالما تحدثت عنها وهي الفوضى الخلاقة المستندة الى تنفيذ مشروع الشرق الاوسط الكبير الذي صدرت بموجبه خرائط جغرافية متعددة.

الصورة الجديدة التي تتطلع الولايات المتحدة الأمريكية الى الظهور بها في المنطقة هي صورة المساند لقوى التغيير على رؤى وتصورات جديدة تختلف عن تلك التي جرى بموجبها تغيير نظام الحكم في العراق بالقوة العسكرية، فتغيرت وفقاً لذلك النظرة الدولية لها، وطبقاً للتصورات الجديدة سيتم استبدال صورتها السلبية السابقة القائمة على اساس التدخل المباشر في الشؤون الدولية، بصورة جديدة قائمة على ثلاثية التحرير من الداخل - بقوى الداخل - المدعوم من الخارج . ويلاحظ أن الجميع في المنطقة الآن يحاول إيجاد موقفاً أمريكياً داعماً له في عملية التغيير، وهكذا تتحول الولايات المتحدة من دولة تفرض ارادتها على الغير بالقوة المسلحة وتنتهك حقوق الانسان وحرياته الى دولة ترعى تلك الحقوق وتساهم في خلق نظم سياسية جديدة تكتسب شرعيتها من الجماهير وليس من قوى خارجية فوقية، وبكلف اقتصادية متدنية، يتحول في هذه النظم الولاء ليس بموجب القواعد الاخلاقية المعروفة كالولاء للوطن او الامة، وانما في جزء كبير منه الى الداعمين الدوليين والاقليميين اللذين اسهموا بشكل جاد في دعم عمليات التغيير الراهنة .

سنحاول تتبع تلك الدراسة من خلال منهج التحليل النظمي وبهيكلية اعتمدت على المحاور التالية :-

المحور الاول :- اطار مفاهيمي لنظرية الدور في السياسة الخارجية

المحور الثاني :- المتغيرات الدولية واثرها في احلال النظم الديمقراطية

المحور الاول :- اطار مفاهيمي لنظرية الدور في السياسة الخارجية.

والدولة كذلك يمكن ان تتماهى ضمن هذا المنظور بما تؤدبه من دور في المجتمع الدولي كما يؤدي المجتمع الدولي ما عليه من واجبات وحقوق ازاء الدولة^(٥)، اما تعريف دائرة المعارف الدولية للعلوم الاجتماعية فقد تناولت المفهوم عبر ثلاثة اركان اساسية هي الطبيعة والمكون والابعاد ورأت ان الدور هو مفهوم يستخدم لتوضيح السلوكيات المتوقعة للفرد ويمكن من خلال ذلك تحديد مكانة الفرد ووضعه في المنتظم الاجتماعي مثلما يمكن تحديد دور الدولة في الاطار الدولي كمنتظم جمعي^(٦) اما تعريف الالماني وبتز فإنه يركز على المدركات باعتبارها اكثر شمولاً وانساقاً والمدركات هنا تعني المعيارية الاجتماعية والتمايز الاجتماعي فكل مجتمع يمكن عده اطاراً من المعايير السلوكية، وانه يمكن تمييز انساق سلوكية اجتماعية بشكل دائم على انها جبرية وملزمة، والسبب ان كل مجتمع يمكن اعتباره بناءً اجتماعياً متميزاً عن سواه وانه اطاراً مركباً من اجزاء متميزة من الناحية الاجتماعية^(٧) وهكذا يمكن القول بان الدور هو ما يقوم به الفاعل الاجتماعي في علاقته بالآخرين مع مراعاة انه لا يمكن اعتبار كل سلوكيات الفرد الاجتماعية داخله في اطار معين وهو ما يعني ان هذا التعريف هو الاقرب الى مفهوم الفعل .

وهنا نستطيع القول بان الدور هو احد المفاهيم الاساسية التي يمكن الاعتماد عليها في نظرية التحليل الوظيفي والتي تنطلق من فرضية ان المجتمع الانساني كالكائن الحي وانه نسق او بناء واحد يتألف من عدد من الوحدات وان هذه الوحدات متماسكة ومترابطة ويشد بعضها بعضاً وتقوم بينها علاقات دائمة من التأثير والتأثر تقوم على اساس التكامل والتوازن، ان عمليات التفاعل القائمة بين الوحدات هي التي تؤدي الى وحدة النسق واستقراره، ورغم ان لكل وحدة من هذه الوحدات دوراً او وظيفة يحددها موقع النسق الكلي، الا انها جميعاً تشترك في عملية التفاعل الوظيفي، بهدف الحفاظ على الالتزام والوحدة، وهكذا يمكن ان نصف العلاقة بين الوحدات على انها قائمة على الاخذ والعطاء، واذا ما حصل نكوص او ارتداد او عدم استجابة من قبل احدى الوحدات لمطالب الوحدات الاخرى فان النسق الاجتماعي سوف ينهار بالضرورة ويتطلب ذلك مرحلة جديدة لاعادة التوازن.^(٨) وفي اطار تعدد الاتجاهات في تفسير الدور ظهرت الحاجة الى التعريف السياسي للدور (political role) او ما يسمى بنظرية الدور في علم السياسة المعاصر لمعرفة مفهوم الدور السياسي ينبغي معرفة توقعات الدور، وتوجهاته وكذلك سلوك الدور

وانعكاس ذلك على صنع القرار وعلى البناء النفسي لمن يمارس هذا الدور اذ برزت اهمية الشخصية واثراها في النظام الدولي بعد الحرب العالمية الاولى ب بروز قيادات وزعامات انتجت تغييرات هيكلية في بنائية المجتمع الدولي وعلاقة وحداته سواء كانت ايجابية او سلبية ، ومن هذه الزعامات على سبيل المثال هتلر ، موسوليني ، ستالين ، ايزنهاور ، ديغول ، ويلسون ، تيتو ، نهر ، عبد الناصر ، من هنا برزت اثرات لاغناء نظرية الدور في مجال دراسة الشخصية من منظور علم النفس الاجتماعي وانصبت تلك الاثرات في التطورات السياسية للشخصية لجماء لذا كان وازع تنمية الانساق السياسية كما بينا وتطورها هو الدافع الاساسي لعلماء السياسة المعاصرين في وضع بنية نظرية لمفهوم الدور السياسي فالدور من وجهة نظرهم يمثل المجال العام الذي يجمع بين علماء الاجتماع وعلماء السياسة وعلماء النفس .

كانت بدايات التنظير للدور في علم السياسة الحديث قد بدأت في مرحلة الستينيات من القرن الماضي في مجال علم النفس السياسي ثم تلاحقت التطورات في مجال الدور والسياسية العالمية في حقبة الثمانينيات وتحديدًا بعد بروز نظرية المباريات اذ ركزت دراسات عالم الاجتماع المعروف المونروباول على التفاعلات في العملية السياسية وعلاقتها بتوزيع الادوار ودراسة اثر التركيب الاجتماعي على حركة العملية السياسية وبحث كيفية تمايز الابنية والاهداف السياسية بهدف رفع اداء النسق السياسي في ادائه الجزئي لادواره داخل النسق السياسي الكلي .

ثم بدأ التنظير نحو بناء نظرية للدور السياسي تناظر في بنائها الفكري نظرية المباراة اذ قدم الامريكي هوبكنز دراسة متكاملة في تحليل مفهوم الدور وقد انطلق في تعريفه للدور السياسي من فرضية انه يمثل احد المكونات السياسية الخارجية وهو ينصرف الى الوظيفة او الوظائف الرئيسية التي تقوم بها الدولة في الخارج عبر فترة زمنية طويلة وذلك في سعيها لتحقيق اهداف سياستها الخارجية ، كذلك يعرف بانه مفهوم صانعي السياسة الخارجية لماهية القرارات والالتزامات والقواعد والافعال المناسبة لدولتهم وما يتوجب عليهم من واجبات ينبغي القيام بها ضمن الاطر الجغرافية الموضوعية من هذا المنطلق لاينشأ الدور الا عندما تسعى الدولة لتحقيقه وصياغته صياغة دقيقة وواعية بالاعتماد على :-

١- ما هو مرتبط بالتوجه او التصور العام المعبر عنه في المعتقدات والتصورات المجتمعية ويمكن ان تكون تلك المعتقدات معدة مسبقا في الغالب وتساهم فيها عمليات سياسية واقتصادية وثقافية ونفسية متعددة المستوى ومعقدة .

٢- ما هو مرتبط بالسلوك المحدد بشأن قضايا محددة ايضا ضمن سقف زمني محدد. وبعبارة ادق ان الدور يمكن ان يقسم الى دور مفاهيمي اولا ودور ادائي او وظيفي ثانيا وصانع القرار له تصور لكلا الاثنيين ويمكن ان ينصرف في ضوء قدرته على معرفة الاثنيين بدقه ورسالة متناهيتين^(٩)

الدور المفاهيمي يعتبر ان السياسة الخارجية هي نظام مفتوح يعبر عن تطورات مجتمعية في لحظة تاريخية محددة مبني بصيغة السياسة على حقائق الماضي وتصورات المستقبل، وهو كذلك مفهوم وظيفي في جانبي التصور والتطبيق وان النظام الدولي يتغير في اطار الاستمرار في معالم القوة الدولية ، لذا فان صانع القرار يحتاج الى القدرة والمقدرة لادراك الفرص الدولية لتنفيذ سياسته الخارجية وانه يحتاج ايضا الى معرفة ذات طبيعة مختلفة قادرة على خلق الفرص الدولية اما خصائص الدور كاحدى مكونات السياسة الخارجية فهي :-

- ١- انه لا يقف عند حدود التصور بل يتخطى ذلك الى الممارسة .
 - ٢- انه يتضمن تصورات صانع القرار في السياسة الخارجية للدول التي يؤديها اعداؤه بمعنى ان دور الدولة لا بد وان يأخذ بنظر الاعتبار دور الدولة او الدول الاعضاء واسلوب التعامل معها .
 - ٣- من الممكن ان يتباين او يختلف دور الدولة الواحدة في المستويات المختلفة "اقليميا ودوليا" وهنا يتضح دور بعض الدول في النظام الاقليمي كدور ايران الشاه كشرطي للخليج وقيام الولايات المتحدة في المرحلة الراهنة بدور الشرطي العالمي .(١٠)
- وهنا تتماهى نظرية الدور مع نظريات المباريات القائمة على افتراض ان اللعبة هي موقف يجب على اللاعبين فيه اتخاذ قرار ،اي انها مشكلة او معضلة ما يشترك فيها اللاعبون بمجموعة من القواعد والانظمة ومن ثم السلوك ازاء المشكلة وهنا ينبغي ان يأخذ بالاعتبار الظروف والاحداث التي تشكل بداية اللعبة .

وتنظم هذه القواعد الحركات القانونية الممكنة في كل مرحلة من اللعب، وفي مفهوم نظرية المباريات الذي يتماهى مع نظرية الدور نجد ان اللعبة في صيغتها الشاملة اذا تم تأليفها وفقاً لقواعد تحدد الحركات الممكنة في كل مرحلة، حيث تحدد على اي من اللاعبين لعب "الدور" كما تحدد الاحتمالات الممكنة التي تنتج عن اي حركة للاعب اسندت اليه كما تحدد هذه القواعد حجم النصيب او الخرج الممكن الناتج عن خوض اللعبة (١١).

ووفقاً لما تقدم تصبح السياسة الخارجية لعبة ذات مجموع صفري تترجم فيها المكاسب في جانب الى خسائر في جانب آخر. (١٢)

ان مدى تفاوت الانظمة السياسية وتنوعها يجعل كثيراً من الجدل الامريكي التقليدي بشأن طبيعة السياسات الدولية التي يجب اتخاذها او اهمالها ياخذ حيزاً كبيراً من الاهتمام، اذ ان المحددات الاساسية للسياسة الخارجية سواء اكانت قيمة او ايدولوجية ام محددات اخرى تنبع من طبيعة المرحلة التاريخية التي يمر بها النظام الدولي، ومن طبيعة الدور الذي يتبناه صنع القرار فيها، ومعروف ان السياسة الامريكية الهادفة دوماً الى تعميم النموذج الامريكي الذي تعتقد بمثاليته، اذ يحتاج هذا الامر الى الدقة الايدولوجية والى استراتيجية طويلة المدى، وذلك يشكل تحدياً خاصاً لها.

فالسياسات المحلية تدفع السياسة الخارجية الامريكية بالاتجاه المعاكس فالكونغرس لا يشرع لتكتيكات السياسة الخارجية فقط بل الى فرض قانون سلوك على الامم الاخرى ويتجلى ذلك في فرض العقوبات وفقاً لمنطق تعميم النموذج او مبرر الحفاظ على الوجود، وتجد كثيراً من الامم نفسها خاضعة لمثل تلك العقوبات، وقد سلمت بذلك الادارات الامريكية المتعاقبة جمهورية كانت ام ديمقراطية، لذلك فان السلوك الامريكي المرتبط بدورها الدولي او الاقليمي قد خضع للنقد الشديد كونه سلوكاً يسعى للافراط في الهيمنة وهو ناتج ايضاً عن الغرور الشديد والثقة العالية بالنفس، وهذا السلوك هو استجابة لمطالب الداخل الذي تمثله مجموعات الضغط المحلية التي تسلط الضوء على مسائل رئيسة كالتعهد بتقديم الدعم او التهديد بالاقتصاص عند الانتخابات. (١٣)

الايوسط ولاسباب مختلفة تفصيل سياسات تخدم مصالح الولايات المتحدة الاستراتيجية البعيدة المدى، فجميع تلك النماذج عالققة في انماط من تدمير الذات ، والفارق بالنسبة الى الولايات المتحدة هو ان قوتها وبعدها عن المنطقة وغنى خياراتها الاستراتيجية تعطبها القدرة عن الانفصال عن الانماط القديمة لتلك العلاقات، وما لم تفعل ذلك لم يتغير شئ في المنطقة وسيكون ذلك شديد التأثير على المصالح الامريكية .(١٦) لا تتطلب اعادة تصفية مقارنة الولايات المتحدة في الشرق الاوسط الشروع في بناء شركات جديدة او مؤسسات اقتصادية عملاقة ، بل يتطلب ايضا اعادة صياغة العلاقات الامريكية الشرق اوسطية ، فالقوى العظمى تضعف نفسها عندما تستمر في العلاقة مع قوى اخرى عندما تكون الظروف غير مهيئة لاستمرار تلك العلاقة، ومع تغير الازمنة ينبغي لتلك العلاقات ان تتغير وتشكل المنطقة العربية مكانا جيدا للشروع في ذلك ، ورغم ان الحفاظ على تلك الانظمة له مغزاه في الحرب الباردة الا ان الوقت قد حان لتخفيف الولايات المتحدة من روابطها هذه الانظمة وتسمح للعرب من صياغة قدرهم بانفسهم . تميز معظم التحليل الامريكي للمنطقة على محوري الاعتدال والتطرف وصورت انظمة استبدادية كالنظام السعودي واليميني والمصري منارة للاعتدال والاستقرار في منطقة تبدو دوما معادية للولايات المتحدة، والمفاجئة الكبرى هي ان دول الاعتدال تلك وعلى رأسها المملكة السعودية هي التي ساهمت في توجيه ضربة ساحقة للولايات المتحدة في ١١ ايلول ٢٠٠١ بل ساهمت السعودية لوحدها ب ١٥ عنصر من اصل ١٩ .

في عام ٢٠٠٢ أكد ريتشارد هاس مدير التحقيق السياسي في وزارة الخارجية (اننا بفشلنا في المساعدة في تعزيز المسارات التدريجية صوب الديمقراطية في الكثير من علاقاتنا المهمة ، بانشاءنا ما يمكن تسميته الاستثناء الديمقراطي فوتنا فرصة مساعدة هذه البلدان على ان تصبح اكثر استقرارا وازدهارا واشد تكيفا مع ضغوط العالم المعولم) وهو يتنهي بالقول ليس في مصلحتنا او مصلحة الناس المقيمين في العالم الاسلامي ان تستمر الولايات المتحدة في هذا الاستثناء .

ان المأساة الكبرى الكامنة وراء هذا الاستثناء تمثل اختصارا مؤسفا لواقع ان الدول العربية هي كمجموعة دولية وحيدة فشلت في الانضمام الى المسيرة العالمية صوب الحرية وقد بدا منذ مدة طويلة ان تصور كوريا جنوية ديمقراطية وبرازيل ديمقراطية ولايبيريا ديمقراطية ما كاد يكون ممكنا وقد

اصبحت كل هذا التخيلات واقعا وبقي العالم العربي يقاسي تحت حكم الانظمة الاستبدادية الفاسدة فيما بلغت موجة الحرية شواطئ كثيرة في العالم (١٧).

الحقيقة التي يجب الركون اليها هو ان تترك المجتمعات العربية في اختيار نظمها السياسية وان ترتكب من الاخطاء ما يجعلها قادرة على تلمس الطريق للوصول الى الصواب وستعود هذه المقاربة بالنفع على مصالح الولايات المتحدة طيلة القرن الحادي والعشرين الحالي .

وعوداً على بدء لقد افرزت المتغيرات الدولية الجديدة التي حصلت بين الاعوام ١٩٨٩ - ١٩٩١ نهاية الحرب الباردة كنمط للتفاعلات الرئيسية في نظام العلاقات الدولية وما كان يصاحبه من نظام للقبطية الثنائية ، واعلنت من جانب اخر مولد نظام جديد ما زال الفكر العالمي يجتهد في تبيان ملامحه وخصائصه ولو سلمنا بهذا النظام الجديد فهل سيكون مدعاة للسلام والاستقرار ؟ أم انه سيكون قرينا للفوضى والحروب ؟ وما اذا كان سيوفر للبشرية ظروفا للتنمية والتقدم ؟ أم انه سيكون مدعاة للتخلف والفقر ؟

ان البلدان التي تميزت بسيطرة الحزب الواحد او العائلة الواحدة أياً كانت تسميتها ومبررات وجودها ، شددت قبضتها على السلطة بأعتمادها وسائل غير مشروعة للحكم في مواجهة ضغط الجماهير المطالبة بالتغيير وتحقيق دوراً معقولاً من المشاركة السياسية مع اصرارها على البقاء والاستمرار في السلطة ، كما انها في الوقت نفسه الغت الفرص المتاحة امام القطاعات الشعبية غير المشاركة في السلطة للتعبير عن ارادتها والمساهمة الفعلية في عملية البناء الداخلي لأوطانها ، وقد بلغ الامر حدا ان هذه الانظمة اقدمت على حرمان المواطنين من ممارسة حقوقهم عبر القنوات الشرعية المعتمدة^(١٨) .

غير ان الامر بدأ يختلف تحديداً بعد عام ١٩٨٩ مع سقوط حائط برلين ونهاية عام ١٩٩١ مع انهيار الاتحاد السوفيتي ، كان لهذا التحول الكبير تأثيرات اكبر على الكثير من الاوضاع السياسية وعلى صعيد العلاقات الدولية كذلك على صعيد السياسات الداخلية للدول ، وبالاخص اثر هذا التغيير على البلدان ذات الانظمة الشمولية ، واكل ما يمكن ان يقال انها اسهمت بالتأثير على عملية الانفتاح السياسي لأنظمة هذه البلدان على جماهيرها اولاً وعلى التحولات الاخرى في النظام الدولي وهذا ما تمت ملاحظته في المرحلة الاخيرة من عمر الاتحاد السوفيتي من تبني

سياسات اصلاحية عرفت بالبيروسيترويكيا والغلاسنوست على يد غروبواتشوف ، اسفرت هذه التحولات جميعاً وما استتبعها ، عن سعي الاتحاد السوفيتي في بناء علاقات اساسها الانفتاح والتعاون على حل العديد من القضايا الدولية، وقد مهدت هذه السياسة الفرصة لأختيار حلف وارشوا ، وبعدها اعلنت بعض الدول فتح قنوات الحوار والتعاون التي تطورت الى مستوى العمل من اجل اقامة شراكة مع العديد من دول المنظومة الغربية بدلاً من الاختلاف والتناقض .

وكان ينبغي وفقاً لتلك التحولات انهاء حلف شمال الاطلسي كونه كان يمثل حلفاً دفاعياً بوجه الاتحاد السوفيتي ، ولان خطر ذلك الاتحاد قد ولى فقد كان ينبغي ان تزول مبررات وجوده ، لكن الامر كان قد تغير ، فوفقاً لمؤتمر باريس المنعقد في شباط ١٩٩٠ والذي اقر المهام الجديدة للحلف وهي مهام ليست دفاعية بالدرجة الاساس بل استقطابية وانسانية وسياسية بنفس الوقت ، اذ بدأ الانفتاح الاورواطلسي شرقاً ليظم العديد من دول المنظومة الاشتراكية سابقاً اليه ، ويبدأ مرحلة جديدة من مراحل الاحتواء والسيطرة على النظام الدولي وفقاً لمفاهيم العولمة الجديدة ، وبالارتباط مع تلك الاحداث بدأت التحولات الديمقراطية تترى في الدول والبلدان التي لم تشهد نظاماً ديمقراطياً في السابق ، حيث بدأ تيار سياسي كبير ومؤثر ينمو بين القوى الرئيسية المعارضة للحكومات ، وقد وجد هذا التيار في ظروف التحولات الدولية فرصة للتعبير عن مطالبه وتحول المجتمع تدريجياً من مجتمع طبعت النظم الشمولية بصماتها بقسوة على مجمل مرافق حياته السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، الى مجتمع المؤسسات المدنية ، وبدي واضحاً ان من واجب هذه المؤسسات القيام بتوعية اجتماعية شاملة مرادفة لمرحلة الانتقال نحو التعددية والتي تساهم بدرجة كبيرة في ارساء قواعد ديمقراطية تتمتع بدرجة عالية من الكفاءة^(٩) .

وبدى ان هناك توجهاً عالمياً نحو عالم أكثر استقراراً يأخذ شكل قوساً ممتداً من امريكا الجنوبية صعوداً عبر امريكا الوسطى والشمالية حتى غرب اوربا مروراً بأيسلندا ثم يلتحم بعد ذلك بمنطقة شمال الباسفيك وجنوبها مع منطقة شرق اسيا وتمثل روسيا القطيعة الكبرى داخل هذا القوس وبالمقابل كانت هناك مساحة هائلة من عدم الاستقرار وسيادة نموذج العنف بين قطبي هذا القوس الممتد من حدود الصين حتى المحيط الاطلسي عبر وسط اسيا وجنوبها ، الشرق الاوسط وافريقيا، وبدي ان هذه المنطقة التي يسودها العنف في معظم وحداتها السياسية ، ستكون ابعد عن

الاستقرار والى فترة يصعب تحديدها لاسباب متعددة منها ما يتعلق بالتقاطع مع جوهر التغييرات الدولية المرتبطة بالعولمة اولكوئها ذات نظم دينية متطرفة تشجع ما سمي بالإرهاب او قومية فوقية تؤكد على خصوصيتها الوطنية او لاسباب تتعلق بعدم الاستجابة لمتطلبات تخفيض مستوى التسلح او اعتماد ضبط التسلح. ورغم التباعد الجغرافي بين هاتين المنطقتين الا ان التطور التكنولوجي قد ساهم خاصة في مجال المعلوماتية في ربط دول العالم ومنها بالتحديد دول العالم الثالث بعضها ببعض الاخر وبدول العالم المتقدم كذلك ، وكانت البرامج الفضائية قد اخذت حيزاً كبيراً من التأثير على النظم السياسية اذ اتسعت القدرة على امكانية الاطلاع على برامج تلك الدول لا سيما المتعلقة بانتهاكات حقوق الانسان والديمقراطية والمشاركة السياسية ، وفي غمرة تلك التحولات بدى ان الديمقراطية لا بد وان تكون سبيلاً لضمان الاستقرار في هذه المنطقة المهمة من العالم وبدأ الترويج لهذا الامر يطال العديد من المنافذ التي لم تكن معروفة قبل اتميار الاتحاد السوفيتي وذلك بطرح نماذج سياسية معينة للإصلاح وللاقتداء بها واصبحت المنظمات الدولية والاقليمية اكثر حرصاً للتعاطي بمسألة الديمقراطية وحقوق الانسان كذلك أخضعت برامج تسليح دول معينة دون غيرها لبرامج مراقبة دقيقة تحت اشراف الوكالات المتخصصة^(٢٠)

ولما كان موضوع الديمقراطية هو جوهر عملية التغيير فقد وجدت الولايات المتحدة نفسها ملزمة ليس بالدعوة اليها فقط بل بتوفير الحماية والحفاظة على النظم الديمقراطية التي قد تهددها الانقلابات العسكرية او الممارسات اللاديمقراطية او التهديدات الاقليمية ، وأبتدأ التمهيد لترويج فكرة اسقاط النظم الشمولية بشكل عام على اساس ان هذه النظم لم تعد صالحة بالمرّة لمسايرة التغييرات الجوهرية في النظام السياسي الدولي نظراً لأن مطالب الديمقراطية لا يمكن ان تغطيها المساحات الضيقة التي تتيحها النظم الشمولية ، وقد سارعت الولايات المتحدة الى مد ذراع حلف شمال الاطلسي ليظم العديد من دول اوربا الشرقية الحديثة العهد بالديمقراطية كما بينا وفي الوقت نفسه كانت الامم المتحدة قد وظفت العديد من وكالاتها المتخصصة الانسانية الى تقديم تقارير مفصلة عن حقوق الانسان والحريات العامة وقد ترتب على انتهاك هذه الحقوق عقوبات اقتصادية لا تقل خطورة عن الحروب وكان من الممكن ان يكون منجز الديمقراطية هو مسك ختام القرن العشرين^(٢١) .

ومن خلال ذلك كله يتضح لنا بأن للغرب عموما وللولايات المتحدة الامريكية بشكل خاص دور كبير لا يخفى في تعزيز وتعميق وخلق بعض من النماذج الديمقراطية والتوجه نحو ظاهرة شيوع الانفتاح السياسي في العالم اجمع، فالولايات المتحدة تمكنت وبنجاح من ربط علاقتها السياسية الراهنة ومصير مساعداتها الاقتصادية والفنية الموجهة لكثير من البلدان بجهود تلك الدول في تعميق التجارب الديمقراطية لديها ، وحل مشاكلها مع مواطنيها في مجال حقوق الانسان ، ولقد لجأت الولايات المتحدة في احيان اخرى الى الضغط على بعض بلدان العالم من اجل القبول والتبني للنموذج الامريكي للديمقراطية ، ان البعض يعتبر ذلك احدى دعائم النظام العالمي الجديد^(٢٢) ، ان هذه الحالة المشروطة في السياسات والعلاقات الدولية وفي سياسة امريكا بالذات والتي تبدو واضحة منذ العقد الاخير من القرن العشرين تُعد سابقة تظهر جلية في سياساتها الخارجية ازاء العديد من دول العالم كالصين مثلا وغيرها من الدول التي يشير سجلها الوطني الى انتهاك حكوماتها لمبادئ الديمقراطية^(٢٣) .

ورغم انتقال العديد من دول عالم الجنوب الى تبني بعض الاصلاحات في هياكلها السياسية والاقتصادية والاجتماعية الا ان الحدود التي تخطتها هذه المجتمعات في النظرة الى الديمقراطية لا تزال قاصرة على المستوى الذي بلغته شعوب اخرى في اوروبا الشرقية رغم المناخات العديدة المتاحة لهذا التغيير، وهكذا لم تشهد مجمل هذه التحولات وعلى الصعيد الداخلي تغييرات جوهرية واضحة لا سيما في المجالات التنموية اما على الصعيد الخارجي فقد واجهت هذه الدول مصاعب كبيرة في محاولتها للتكيف والتعامل مع الدول الاخرى ، فالمشاكل الحدودية كانت هي اولى القضايا التي باتت تعوق الكثير من سياسات الدول وكذلك مشاكل اخرى كانت ولا تزال تعاني منها دول عالم الجنوب يقف في مقدمتها موضوع التنمية بما فيها التنمية السياسية^(٢٤) .

وهكذا فإن الولايات المتحدة استخدمت نفوذها السياسي وقدرتها الاقتصادية بالتأثير على مستوى علاقاتها الثنائية وكذلك على مستوى المحافل الدولية وبنفس الوقت تحاول التأثير على سلوك بعض المؤسسات الدولية العالمية خصوصا المالية منها وتُحجها في التعامل مع متطلبات بلدان عالم الجنوب والخاصة بسد احتياجاتها الداخلية لتنفيذ برامج تنموية لديها^(٢٥) ، ومؤسسات دولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي بدءا بقرنان مساعدتهما المالية بشروط تتعلق بنبذ تلك

الدول للإرهاب الداخلي ضد مواطنيها واتخاذ الخطوات العملية نحو الانفتاح السياسي والديمقراطية^(٢٦).

وقد وفرت الظروف الدولية ما بعد احتلال العراق للكويت وتداعياتها على العالم من اشاعة ظروف جديدة من عدم الاستقرار الى اصطفااف المجتمع الدولي برمته في نبد سياسات الحروب والاسراع بتشكيل قيادة لقوات دولية مشتركة تحت غطاء من الشرعية الدولية لإخراج قوات الاحتلال العراقية، ومن ثم الشروع في معاقبة النظام العراقي كما هو معروف للجميع ، وبدا واضحا بعد تلك الاحداث ان من ضرورات التحولات الدولية ان يعاد النظر في جميع الانظمة التي لاتضمن قدرا معقولا من الديمقراطية ومن المشاركة السياسية لمواطنيها وهذا ينعكس سلبا على امنها وعلى الامن الدولي برمته بما يمكن ان يعكسه من ظروف عدم الاستقرار ، وهكذا تم التأكيد على ان النزاع بين الدول سوف يستمر طالما بقيت هذه النظم موجودة على الساحة الدولية وان النظام الدولي سوف لن يجد الطريق معبدا للوصول الى تحقيق اهدافه في السلام والديمقراطية وان وجود مثل هذه الانظمة لا بد وان يؤدي في النهاية الى صراع وبمستويين :-

اولاً- على المستوى الداخلي كمطلب من مطالب التغيير نحو الديمقراطية والعدالة .

وثانياً- على المستوى الدولي كمطلب من مطالب الاستجابة للنظام الدولي الجديد .

وللمرة الثانية وفرت الحرب الاهلية في يوغسلافيا قدراً واضحاً من الاجماع الدولي بأن الامم الديمقراطية لا بد وان تكون معنية ليس بمشاكلها فقط وانما بأية مشكلة دولية يمكن ان تؤدي الى خلخلة النظام الدولي وتهديد سلامته واستقراره وان هذه المهمة الجديدة قد اضطلعت بها دول حلف شمال الاطلسي واعتبرت ان من اهم قواعد العمل في هذا الحلف هو القضاء على بؤر التهديد المحلي الذي ينعكس سلباً على الاستقرار الدولي ، وهكذا شهد العالم ولمرتان توافقا في ارادات اطراف ليست على وفاق حقيقي لما يسير عليه النظام الدولي الجديد بل على توافق للقضاء على المخاطر الدولية وعلى الانظمة التي تعد خطراً على الجميع ، وهكذا تهيأت الظروف لتوسيع دائرة الانظمة الديمقراطية لتشمل جميع الدول التي خرجت من الاتحاد اليوغسلافي بعد احداث دامية مريرة . وحين حصلت احداث (١١ ايلول ٢٠٠١) والتي القت بظلال كثيفة على مستقبل النظام الدولي برمته واصبح العالم بلغة الرئيس الامريكي بوش لا يمثل سوى محورين هما ،

لكل التوقعات الجادة في بناء نظام دولي متماسك قادراً على لجم النظم الديكتاتورية وساد شرح في ملف انضاج نظم ديمقراطية جديدة كان من نتائجه التاجيل في انضاج بيئة محلية قادرة على الاطاحة بتلك النظم الديكتاتورية^(١).

وقد ساد الاعتقاد بعد احتلال العراق على الصعيد الدولي بأن مطالب الديمقراطية وحقوق الانسان ومكافحة الارهاب وعدم السماح لانتشار اسلحة الدمار الشامل لم تكن سوى ادوات لتمرير سياسة فرض الهيمنة وما يتبعها من منهجية جديدة قوامها دكتاتورية الدول الاقوى ، وتراجعت الخطوات الحقيقية التي كان يمكن ان تقود الى تغيير توجهات الشعوب ازاء انظمتها في ظل تراجع الحلول الديمقراطية لمشاكل العالم ، وهكذا تراءى لشعوب عديدة لا تمتلك قدرة الدفاع عن نفسها وحماية مصالح امها بأن الجهود الفكرية التي حاولت ارساء دعائم السلام والقائمة على هدى التعددية والمشاركة الاجتماعية ، لم تكن سوى ادوات رخيصة لا يراد منها سوى تحقيق منافع ذاتية من خلال احلال مفهوم القوة دون سواه ، القوة التي يراد بها الاستحواذ على ما تبقى من ثروات الامم الفكرية والاقتصادية ، ومن ثم فإن الدورة التاريخية لمناهج قديمة يبدو انها قد راجت بعد احتلال العراق ، دورة جديدة لاستعمار الشعوب بعد الوصول الى تحجيم قدراتها العسكرية والاقتصادية تمهيداً لاسقاطها كما حصل في العراق ، ساهم النموذج العراقي الذي تلا عملية الاحتلال في تعميق الاعتقاد بان الولايات المتحدة غير جادة بخلق نموذج شرق اوسطي جديد يمكن ان يشكل نموذجاً للاحتذاء الا ان التحول الحاصل في العراق بعد اتفاقية سحب القوات الامريكية من العراق والانسحاب الكلي الذي اعقب ذلك جدد الاعتقاد بان الولايات المتحدة لم تكن قوة احتلال كما كان حاصلاً في الوطن العربي بعد الحرب العالمية الاولى ، ومن ثم فان هذا الامر قد انعكس بشكل ايجابي على البيئة العربية المطالبة بالتغيير واعيد الاعتقاد ايضاً بان التحول نحو الديمقراطية هي ضرورة تملئها متطلبات التحول في النظام الدولي وهكذا حصل الربيع العربي الذي تتسع مساحته يوماً بعد اخر .

الخاتمة والاستنتاجات

منذ سقوط الاتحاد السوفيتي وتفكك المنظومة الاشتراكية وحتى الوقت الحاضر غمرت الساحة الدولية تغييرات جوهرية تنظيمية ، بدأت بدول اوربا الشرقية ثم بجمهوريات اسيا الوسطى وتتابعت في

بعض الدول في أمريكا اللاتينية ثم امتدت لتشمل الوطن العربي، ويعد هذا التحول في النظام الدولي ضرورة تاريخية تملئها متطلبات الاستجابة لمطالب الحريات والحقوق العامة وحق الشعوب في التمتع بحكومات ديمقراطية تعبر عن ارادتها بشكل واقعي وموضوعي .
وحقيقة الامر هي ان هذا التحول ما كان له ان يحصل لولا نضوج الظروف الذاتية والموضوعية سواءً على مستوى المناطق المشار اليها او على مستوى الوطن العربي .

لقد اهتمت النظم الدكتاتورية كل نداءات الاصلاح التي انطلقت من الداخل والخارج وبدت أكثر تصلبا وتشددا في انكار حق الشعوب في اختيار نظمها السياسية بطرق تتناسب وروح العصر ، بل وتماهت ايضا في مبدأ التوريث السياسي وكأنها تحاول اعادة عجلة الزمن الى الوراء ، غير عابئة لما يحصل في البيئة الدولية ، فبدت وكأنها من مخلفات عصور بالية في القدم، واصبح امر تغييرها ضرورة عالمية تملئها متطلبات التحول في البيئة الدولية ، وان بدت هذه الضرورة وكأنها عدوان على مبادئ اساسية وضعتها الامم المتحدة كمبدأ عدم المساس بسيادة الدول الاعضاء فيها ، لكن المبادئ الانسانية والاخلاقية بدت أكثر سموً من المبادئ الوضعية ، ولذا كان امر تغيير النظم الدكتاتورية في الوطن العربي كان قد مثل المهمة الانسانية الارفع في مسيرة المجتمع الدولي وعلى قاعدة ان الضرورات تبيح المحظورات .

وهكذا اصبحت المهمة الدولية في المرحلة الراهنة هي ان تتظافر الجهود الدولية لدعم الشعوب في التحول من الاستبداد الى الحرية ومن الدكتاتورية والتعسف الى الديمقراطية والحقوق الاساسية ومهما بدت المهمة شاقة وخطيرة لكن المتحقق منها حتى الآن يمكن ان يشكل خطوات جادة وحقيقية على هذا الطريق .

ولان النظام الدولي هو نظاماً احادي القطبية تهيمن على معظم اطرافه الولايات المتحدة الامريكية، يصبح لزاماً على القوة المهيمنة ان تكون أكثر انسجاماً مع متطلبات التحول تلك ، مهما كان حجم الخدمات الجدية التي كانت تقدمها تلك النظم .

ولذلك كان لزاماً عليها ان تبلور دوراً ينسجم مع مكائنها الدولية وان تتبنى خيارات استراتيجية جديدة تنسجم وروح العصر، وان تنطلق في رؤيتها الى العالم المعاصر في ضوء جدلية ان الشعوب هي صاحبة الحق في اختيار نظمها السياسية ، وان تمسك بزمام المبادرة في تغيير النظم

الديكتاتورية وان تدعم دعاوى الشعوب المطالبة بضرورة احترام الخيارات الديمقراطية التي تنادي بها، وكذلك الحريات العامة وخاصة حريات الانسان الاساسية.

صحيح ان الدور الذي مارسته القوة الاعظم لم يكن على شاكلة الادوار السابقة التي كانت تنفرد فيها وتفعل ما تشاء انسجاماً مع تحقيق مصالحها القومية الا ان الدور الجديد رغم تواضعه ومحدوديته كان استجابة كما بينا لمتطلبات وضرورات التحول في النظام الامني العالمي واحلال السلام في العالم، لذلك يصبح هذا الدور الاكثر انسجاماً مع البيئة الدولية والاكثر تضامناً مع المجتمع الدولي .

ان الانطلاقة الجديدة لدور الولايات المتحدة في تغيير النظم الديكتاتورية يتماهى تمام التماهي مع دورها في اسقاط الدكتاتورية السوفيتية التي تسلطت على العديد من دول اوربا وآسيا وكانت احد الاطراف الدولية الداعمة للنظم التوليتارية المستبدة في الشرق الاوسط، وهي اليوم تعيد ترتيب بناء النظام العالمي الجديد على هدي رؤية عقلانية جادة ، تحاول ان تجعل من العالم اكثر اماناً واستقراراً وهي تحاول ان تساهم في حل العديد من المشكلات الدولية المعقدة على اسس جديدة من التضامن الدولي والشراكة الدولية .

ان ازالة نظم الارهاب الداخلي والقمع المحلي تصبح مهمة اساسية وضرورة عالمية من ضرورات خلق صيرورة جديدة لمناطق متعددة في العالم شهدت توتراً متصاعداً ويقينا ان الشرق الاوسط يقع في مقدمة الاهتمامات العالمية بالنظر لما تشكله هذه المنطقة من اهمية استراتيجية على الصعيد العالمي كونها تتمتع بثلاثية الثروة والموقع والسوق الاكثر اهمية. اضافة الى ما شكلته من مصادر تهديد عالمي بفعل النظم المستبدة.

لقد بدأت خطوات التغيير في الوطن العربي بجدية واصرار غير مسبوقين وكان شعار "الشعب يريد اسقاط النظام" جدياً هو الاخر وصارماً ومتحدياً بحيث ان استجابة تلك النظم الديكتاتورية للتنحي كانت غير متوقعة وغير مسبوقة ورغم تفاوت الادوار المحلية والدولية في عملية التغيير الا ان الدور الامريكاني يبقى هو الابرز من بين جميع تلك الادوار .

المصادر:-

(1) مركز الدراسات الدولية-جامعة بغداد.

- 1- The Macmillan Company & International Encyclopedia of The Social Sciences, (New York The Free Press, 1968), Vol. 13, pp. 546 – 556.
- 2-George A. Theodorson and Achilles G. Theodorson, A Modern Dictionary of Sociology, (New York Thomas Y. Crowell Com., 1969) p. 452.
- 3- اسراء عمران ، دور القيادة في الاصلاح السياسي ، دراسة في العلاقة بين الفكر والممارسة ، عمر بن عبد العزيز نموذجاً الدراسة منشورة على الرابط ، www.elsyasi.com
- 4-International Encyclopedia of The Social Sciences, (New York)- The Macmillan Company & The Free Press, 1968), Vol. 13, pp. 546 – 556
- 5-H. Popitz, “The Concept of Social Role as an Element of Sociological Theory”, Cambridge University Press, 1972, p. 14.
- 6-Parsons, Talcott, The Structure of Social Action: A Study in Social Theory with Special Reference to A Group of Recent European Writers, (New York: The Free Press, 1968), pp. 640-645
- 7- ينظر د عصام نعمان نظرية الدور ، دراسة تأصيلية في المنطلقات الاجتماعية والسياسية.المركز العربي للدراسات والابحاث القاهرة
- 8-عبد العزيز عبد الغني صقر، دور الدين في الحياة السياسية في الدولة القومية . تحليل تجريبي، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ١٩٨٩. ص ١٥٣ . ١٥٥.
- 9- انظر، نظرية الدور الاقليمي ، المنشور في منتديات طموحنا على الموقع tomohna.com
- 10- منتديات طموحنا المصدر السابق نفسه
- 11- انظر جمال سلامة -تحليل العلاقات الدولية -دراسة في ادارة الصراع الدولي -دار النهضة العربي -القاهرة ٢٠١٢ كذلك ينظر "نظرية الالعب على الرابط [ar.wikipedia-org\wiki](http://ar.wikipedia-org/wiki)
- 12-انظر هنري كيسينجر ، هل تحتاج امريكا الى سياسة خارجية ؟ نحو دبلوماسية للقرن الحادي والعشرون، دارالكتاب العربي ، بيروت لبنان، الطبعة الثانية، ٢٠٠٢-٢٠٠٣ ص ١٧-٢٠
- 12- ستيفن كينزر، العودة الى الصفر، ايران ، تركيا، ومستقبل امريكا ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، بيروت لبنان ، ٢٠١٢ ص ٢٣٠،
- 13- نفس المصدر ص ٢٢٨
- 14- ستيفن كينزر، نفس المصدر السابق ص ٢٣٠
- 15- د، خالد سعيد توفيق ، حقوق الانسان في ظل المتغيرات الدولية الجديدة في العالم الثالث ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم السياسية جامعة بغداد ٢٠٠٠ ص. ٨٠
- 16- خالد سعيد توفيق ، حقوق الانسان في ظل المتغيرات الدولية الجديدة في العالم الثالث اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٠

Cbester A. Crocker , Fen Osler Hampson , and Pamela A. all, 17-

Turbulent Peace , The challenges of Man International Conflicf, United State Institute of peace Press , Washington D. C, First published , 2001 , P.120.

Richehard N. Rosecrance , Bipolarity and future , journal confilcy 18-Resolution , September , 1996 , P.3.

